تونس وتحديات استكمال المسار

تقرير/بلال الراسني

بإقرار التونسيين للدستور وتشكيل حكومة كفاءات يكونون قد أنجزوا المهمة الأخطر على صعيد الانتقال والتحول الديمقراطي واستكمال مسار بناء المؤسسات بحسب ما نصت عليه خارطة الطريق.

لكن بالرغم من هذا الإنجاز الذي حققه التونسيون وتوصلهم لدستور توافقي وتمكنهم من تخطي خلافاتهم والتي استمرت لعدة أشهر لا يعني أن ما حققوه نهاية المطاف.

فالبلد المتحرر حديثا من سلطة بن علي لا يزال مثقلا بالإشكاليات السياسية والفساد المالي والإداري المستشري والخلافات المتجذرة والأزمات الاقتصادية والتي لم تفلح الحكومة السابقة – حكومات ما بعد بن علي- وبسبب كثرة الاضطرابات السياسية المشتعلة من معالجتها مما يجعل الحكومة القادمة (مهدي جمعه) أمام تحدي ومرحلة لا تقل عن السابق في استكمال خارطة الطريق.

الرئيس التونسي منصف المرزوقي وأثناء استقباله لتشكيلة الحكومة المصغرة -مهدي جمعه- لتأدية اليمين الدستورية أمامه ذكر الوزراء الجدد بأنهم أمام تحد صعب وضغوطات جمة.

واعتبر المرزوقي أن احتياجات الناس ومطالبهم الأمنية والاقتصادية العاجلة ستشكل التحدي الأهم للحكومة القادمة.

وبحسب المراقبين، يعد تنظيم انتخابات عامة حرّة ونزيهة خلال الفترة القادمة- والتي يتوقع أن لاتزيد عن عام- التحدّي الأهم فيما تبقى من مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، وذلك من أجل انتخاب مؤسسات دائمة للدولة وتجاوز المرحلة الانتقالية.

كذلك مسألة حسم قانون الانتخابات وتنظيمها الذي لم يستكمل ولا يزال مثار خلافات بين الكتل السياسية والتي من المنتظر أن يعمل نواب المجلس التأسيسي منذ بداية الأسبوع المقبل، على النظر في صياغة قانون انتخابي ينظّم ترتيبات إجراء الانتخابات وخاصّة طريقة الترشّح للسباق الانتخابي التشريعي والرئاسي.

وبالتوازي مع ذلك يواصل الأحزاب المشاركون في الحوار الوطني، بحسب خارطة الطريق، خلال الأيام القليلة القادمة جلوسهم حول مائدة الحوار من أجل التوصّل إلى توافقات بخصوص طريقة تنظيم الانتخابات، وذلك سواء بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، كما ترغب في ذلك حركة النهضة ، أو فصل الانتخابات التشريعية عن الرئاسية، بحسب ما تفضّل غالبية الأحزاب الأخرى.

كما أن اقتراب موعد الانتخابات وتحديد موعدها بحسب خارطة الطريق بعد عام سيجعل المنافسة محتدمة بين الأحزاب السياسية قبل إجراء موعد الانتخابات مما يجعل موجة المواجهات والتراشقات مستمرة.

وتنصّ خارطة الطريق على أن تحديد تاريخ الانتخابات يكون من قبل المجلس التأسيسي بناء على تقديرات الهيئة العليا للانتخابات، كما أن جلسات الحوار الوطني من المنتظر أن تساعد في التوصّل إلى توافق القوى السياسية حول الموعد الانتخابي.

كذلك الملف الأمني والكشف عن حوادث الاغتيالات التي حدثت خلال الفترات الماضية لشخصيات تونسية بارزة وضحايا الثورة سيكون ملفا ساخنا أمام حكومة مهدي جمعه.

وفي إطار العمل ببنود خارطة الطريق التي وضعها الرباعي الراعي للحوار الوطني يتوجب على حكومة مهدي جمعه توفير المناخ الملائم للتنافس النزيه خاصة من خلال تحييد الولاة (المحافظين) ومراجعة التعيينات في كل الوظائف ذات العلاقة بالانتخابات على أساس الكفاءة والنزاهة والحيادية والوقوف بين كل الأطراف على نفس المسافة.

بالإضافة إلى تلك الملفات التي ستواجهها حكومة مهدي جمعه الملف الاقتصادي، لأن الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الماضية تراجعا بشكل كبير وعجز الميزانية قد ارتفعت بشكل مخيف فضلا عن أن مديونية البلد والبطالة في أعلى مستوياتها .

والنجاح في مجابهة هذا التحدي يعني النجاح في محاربة البطالة وإعادة نوع من الاستقرار الاجتماعي وإعادة الطمأنينة للمجتمع التونسي بعد فترة من الاضطرابات السياسية وإعادة الاضطلاع بدور انقاذ البلد من شبح الانهيار الاقتصادي.

وعلى صعيد آخر، فإن مراقبة عمل حكومة مهدي جمعة، ومدى التزامه ببنود خارطة الطريق سيمثل أبرز اهتمامات الطبقة السياسية في تونس خلال الفترة المقبلة، لا سيما وأن جمعة سيكون ملزما بمراجعة قانون الموازنة العامّة للسنة الجارية، وحلّ "رابطات حماية الثورة"، ومراجعة التعيينات التي أقرتها الحكومتان السابقتان في مؤسسات الدولة، وهي المسائل التي من المنتظر أن تثير خلافات واسعة بين القوى السياسية عند حلول آليات تنفيذها وهو ما يتوجب على حكومة مهدي جمعه مواجهتها.

وتبقى التجربة التونسية محل اهتمام لبقية دول الربيع العربي حيث أنها استطاعت حتى الآن أن تتجنب كثيرا من الأخطاء والعثرات التي وقعت بها بعض مثيلاتها لهذا سيكون من المهم جدا مراقبة ومتابعة ما يجري في تونس مهد ثورات الربيع في المنطقة خصوصا أنها استطاعت عبور كثير من المنعطفات دون تدخلات إقليمية وخارجية دولية.

حدث الساعة

إسكندر المريسي

الحكومة التونسية الجديدة.. والتحديات الاقتصادية

عقب الثورة التي أطاحت بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي قبل ثلاث سنوات شهدت تونس عدة حكومات آخرها حكومة جمعة التي أكدت التزامها بالدستور الجديد وناشدت المجتمع الدولي والمؤسسات المالية تقديم المساعدات لدعم اقتصاد تونس في المرحلة الراهنة.

والحقيقة التي لا خلاف عليها وفقاً لما يراه المحللون وخبراء السياسة أن أي حكومة لا يتوفر فيها شروط الاستقلال الوطني لا يمكن أن يكتب لها النجاح سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً ويرون أن اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس أواخر 2010م ثم تطور وسائل وأساليب تلك الاحتجاجات لتصل إلى ثورة كان سببها المباشر سياسة البنك والصندوق الدوليين وما قام به من تقديم إرشادات وتعليمات ظل الاقتصاد التونسي يعمل على تطبيقها دونما وعي أو إدراك بالنتائج والأخطار المترتبة على ذلك وهو ما أدخل اقتصاد تونس في مأزق حقيقي من التقلبات المختلفة التي وصل معها الحال إلى انسداد الأفق في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.. وكانت النتيجة ثورة الياسمين وها هي الحكومة الجديدة تعود بعد قيام الثورة الشعبية إلى نفس المأزق السياسي وبذات السبب.. ما يعني برأي الخبراء عودة تونس إلى مرحلة ما قبل ثورة الياسمين على اعتبار أن السبب المشار إليه الذي استدعى الاحتجاجات الشعبية قد تمثل بشكل واضح بالإجراءات الاقتصادية التي ما كان دائماً يطرحها البنك الدولي وتطبقها الحكومات المتعاقبة.. الأمر الذي أرهق كاهل الاقتصاد التونسي بالأعباء المختلفة وأدى ذلك كما أوضحنا إلى انعكاسات سلبية أثرت على الطبقات الشعبية وأوجدت المناخات الملائمة لاندلاع الاحتجاجات الشعبية التي تحولت فيما بعد كما أشرنا إلى ثورة أنهت النظام السابق.

ويعتبر مراقبون الحكومة القائمة بالنظر لتحليل أبعاد وخلفيات الأزمة الاقتصادية لا تمتلك تشخيصاً موضوعياً للمعضلة الاقتصادية وإلا لما أرجعت الحلول والمعالجات إلى السياسة الاقتصادية الدولية منذ الوهلة الأولى لتشكيلها وتقديم الملف الاقتصادي لجذر المشكلة التونسية إلى البنك والصندوق الدوليين.. ما يظهر صعوبة بالغة في نجاح حكومة مهدي جمعة من إخراج تونس إلى بر الأمان وإنهاء أزمتها الاقتصادية الراهنة التي أدت إلى أزمة سياسية مرشحة إلى مزيد من التوتر جراء غياب التحليل الموضوعي لأسباب ودواعي أزمة تونس السياسية والاقتصادية.

مساعدات غذائية لمخيم اليرموك

دمشق/ا ف ب

دخلت قافلة من المساعدات الغذائية أمس إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في جنوب دمشق، والذي يعاني منذ أشهر من حصار خانق أدى إلى وفاة أكثر من 80 شخصا، بحسب ما اعلنت الأمم المتحدة.

وقال المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) كريس غونيس: ان 900 حصة غذائية ادخلت إلى اليرموك.

وقال لوكالة الصحافة الفرنسية دخلت قافلة تابعة للاونروا على متنها 900 حصة غذائية، إلى مخيم اليرموك في دمشق"، مشيرا الى انه "وسط فوضى لا توصف، تم حتى الساعة الأولى من بعد الظهر (1100 تغ)، توزيع 600 حصة، والعملية مستمرة".

وافادت وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا) عن "ادخال دفعة جديدة من المساعدات الغذائية الى مخيم اليرموك في دمشق، تنفيذا للمبادرة السلمية الشعبية بدعم من الحكومة السورية للتخفيف من معاناة الاهالي المحاصرين في المخيم المختطفين من المجموعات الارهابية المسلحة"، في اشارة الى مقاتلي المعارضة الذين يسيطرون على غالبية احياء المخيم.

واشار غونيس الى ان هذه المساعدات تأتي بعد قافلة اولى دخلت المخيم في 21 يناير، وتضمنت 139 حصة غذائية.

وقال: "يدفعنا هذا التوزيع (الجديد) للشعور بالتشجع، أكان من المساعدات او تعاون الاطراف على الارض"، آملا في "ان نتمكن من متابعة وزيادة مقدار المساعدات".

وأوضح ان عدد الأشخاص المحتاجين لهذه المساعدات "يقدر بعشرات الآلاف، منهم 18 ألف فلسطيني بينهم نساء وأطفال".

واحصى المرصد السوري لحقوق الإنسان وفاة 86 شخصا في المخيم بسبب الحصار المفروض منذ يونيو.

رئيس الصومال يطلب تمديد الرفع المؤقت لحظر السلاح

اديس ابابا (رويترز)

قال الرئيس الصومالي حسن شيخ محمد انه يريد تمديد قرار الرفع الجزئي لحظر السلاح الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي ينتهي في مارس لان القوات الصومالية تحتاج الى معدات أكثر وأفضل في حربها مع متمردين متحالفين مع القاعدة.

وأوضح الرئيس الصومالي لرويترز في مقابلة الليلة الماضية انه أيضا يعمل على تحسين إدارة الأموال العامة بعد استقالتين متلاحقتين لاثنين شغلا منصب محافظ البنك المركزي مما أثار قلق الغرب ومانحين آخرين.

وكان انتخاب البرلمان عام 2012 لمحمد وهو أكاديمي سابق (58 عاما) بداية للابتعاد عن 20 عاما من الفوضى السياسية والصراع الذي اندلع في البداية على ايدي قادة ميليشيات متناحرين ثم متشددي الشباب المتحالفين مع تنظيم القاعدة.

ومنذ ان تولى محمد منصبه شهدت العاصمة الصومالية طفرة في عمليات البناء وعاد بعض الصوماليين الذين كانوا قد فروا من البلاد وفي مؤشر على ثقة دولية أكبر رفع مجلس الامن جزئيا حظر السلاح وسمح لمقديشو باستيراد الاسلحة الخفيفة لجيشها لمدة عام تنتهي في مارس آذار عام 2014.

لكن هناك تحديات هائلة امام حكومة الرئيس وهي تكافح لبسط حكمها على كافة انحاء البلاد المقسمة وبناء المؤسسات الكفيلة بادارة دولة عصرية بينما هي تواصل حربها مع المتمردين الاسلاميين الذين يسيطرون على مناطق في البلاد.

وقال الرئيس الصومالي في اديس ابابا التي جاءها لحضور قمة للاتحاد الافريقي "على كل صومالي وعلى شركائنا الدوليين ان يفهموا انه ما دامت هناك اراض لا تسيطر عليها الحكومة ستظل ظاهرة الشباب والقاعدة والارهابيين قائمة دوما."

وصرح بأنه حتى يتمكن الجيش الوطني من بسط سيطرته يحتاج الى معدات وتدريب أفضل وهو ما سيحرم منه اذا اعيد فرض حظر السلاح.

وكان بعض الدبلوماسيين قد عبروا العام الماضي عن مخاوفهم من حتى الرفع الجزئي لحظر السلاح نظرا لانتشار السلاح بالفعل في الصومال والذي يمكن ان ينتهي به الحال بالسقوط في الايدي الخطأ.

لكن الرئيس قال ان حكومته استجابت للمطالب الخاصة بمراقبة اي اسلحة تدخل البلاد وقال "أعتقد ان لنا كل الحق الان بأن نطلب من مجلس الامن تمديد (رفع الحظر) ثم رفع الحظر في نهاية المطاف."

وقال محمد ان القوات الصومالية ستحسن قدراتها حين تقاتل الى جانب قوات حفظ السلام الافريقية (اميسوم) التي زاد قوامها مؤخرا وتمكنت من طرد الشباب من مناطق الحضر الكبرى.

وحين سئل عن موعد بدء حملة جديدة متوقعة على الشباب اكتفى بالقول "لن يطول الامر."

والى جانب مهمة اعادة الامن الى الصومال والذي كان مثالا على الدولة الفاشلة يواجه الرئيس مهمة شاقة لاعادة بناء المؤسسات ومنها البنك المركزي وهي خطوة ضرورية لاعادة الانضباط الى الاقتصاد وادارة الاموال العامة وهي عملية غير سهلة.

وجاء في تقرير لخبراء الامم المتحدة العام الماضي ان لديهم ادلة على ان الاحتيال تسلل إلى الطريقة التي يدار بها البنك المركزي مما ادى الى استقالة محافظ البنك حين ذاك رغم نفيه للاتهامات. كما استقالت المحافظة التالية للبنك المركزي بعد أيام معدودة من توليها المنصب وقال دبلوماسيون ان ذلك يرجع الى قلقها من عمليات الاحتيال. وأثار هذا قلق المانحين أكثر.

لكن الرئيس الصومالي يرفض هذه المخاوف ويقول ان حكومته تتعاون عن كثب مع شركاء دوليين لاصلاح الطريقة التي تدار بها الاموال العامة وأقر بأنها مهمة صعبة في دولة انهار فيها اي نظام سابق.

نزاعا جنوب السودان وافريقيا الوسطى يهيمنان على قمة الاتحاد الافريقي

اديس ابابا/ وكالات

افتتح الاتحاد الافريقي في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا قمته الثانية والعشرين التي يهيمن عليها النزاعان الدائران حاليا في جنوب السودان وجمهورية افريقيا الوسطى.

وشهدت هذه القمة، تولي الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز الرئاسة الدورية للاتحاد الافريقي.

وتولى ولد عبد العزيز رئاسة الاتحاد خلفا لرئيس الوزراء الاثيوبي هايلي ميريام ديسيلين الذي سلمه المنصب في افتتاح القمة في العاصمة الاثيوبية.

وعند تسلمه رئاسة الاتحاد، رحب الرئيس الموريتاني "بالعمل المميز" الذي قام به سلفه ووعد بالعمل مع اعضاء الاتحاد "لتأخذ قارتنا مكانتها الصحيحة" في العالم.

وقد اتبع ولد عبد العزيز سياسة ناشطة جدا ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي هدد بقتله.

وقالت رئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي، الهيئة التنفيذية في المنظمة، نكوسازانا دلاميني-زوما لدى افتتاح القمة ان "قلوبنا مع شعبي جمهورية افريقيا الوسطى وجنوب السودان اللذين يواجهان نزاعين خطيرين في بلديهما وخصوصا على النساء والاطفال الذين اصبحوا ضحاياه".

واضافت "يجب علينا العمل سويا من اجل ضمان بناء سلام دائم".

وقبل ذلك افتتح النقاشات الرئيس الحالي للاتحاد الافريقي رئيس الوزراء الاثيوبي هايلي مريم ديسالين الذي سلمت بلاده رئاسة الاتحاد الدورية الى موريتانيا.

وفي جنوب السودان، يتواجه الجيش الموالي للحكومة منذ منتصف ديسمبر مع قوات بقيادة نائب الرئيس السابق رياك مشار.

ورغم التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار الأسبوع الماضي، تواصلت المواجهات بين الطرفين.

واوقعت المعارك خلال ستة أسابيع الاف القتلى وتسببت بنزوح أكثر من 800 الف شخص.

وفي هذا البلد الذي انشئ حديثا مع انشقاقه عن السودان في يوليو 2011م بعد حرب اهلية طويلة، تحولت الخصومة السياسية بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق رياك مشار الى مواجهة مسلحة تتخذ منحى اتينا خطيرا بين قبائل الدينكا والنوار، المجموعتين الرئيسيتين في جنوب السودان.

وفي هذا النزاع، طلب من الاتحاد الافريقي الاسبوع الماضي لعب دور اكبر بعدما كانت الهيئة الحكومية لتنمية شرق افريقيا (ايغاد) تتولى حتى الان جهود الوساطة.

اما افريقيا الوسطى حيث تنتشر قوة تابعة للاتحاد الافريقي قوة (ميسكا) الى جانب كتيبة للجيش الفرنسي، فهي غارقة في ازمة منذ مارس 2013م حين اطاحت حركة تمرد ذات غالبية مسلمة بالحكومة، ما تسبب بدوامة عنف طائفي كان المدنيون ابرز ضحاياه.

وادى هذا النزاع ايضا الى سقوط آلاف القتلى ونزوح مئات آلاف الاشخاص.

وبعد استقالة الرئيس الانتقالي الزعيم السابق للمتمردين ميشال جوتوديا خلفته الرئيسة كاترين سامبا بانزا وتم تشكيل حكومة جديدة فيما اخلى متمردو سيليكا السابقون الذين يرفضهم السكان المسيحيون بغالبيتهم اخر معاقلهم في العاصمة.

العنف يواصل حصد الأرواح في العراق

بغداد / وكالات

استعادت قوات الأمن العراقية السيطرة على مبنى تابع لوزارة النقل بوسط العاصمة بغداد اقتحمه مسلحون واحتجزوا رهائن داخله.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية وقيادة عمليات بغداد العميد سعد إن "عملية اقتحام مبنى تابع لوزارة النقل وسط بغداد انتهت بمقتل المهاجمين الستة الذين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة وقاموا باحتجاز رهائن داخل المبنى".

وأضاف المتحدث أن الهجوم أسفر عن "مقتل أحد حراس المبنى ومراقب كاميرات خلال عملية الاقتحام وإصابة ثمانية آخرين من رجال الشرطة والمدنيين كما تم إبطال مفعول سيارة مفخخة حاول المهاجمون إدخالها إلى المبنى وبداخلها عدد من القنابل اليدوية ".

وأغلقت قوات الأمن جميع منافذ المنطقة الخضراء وسط العاصمة والتي تضم مقار حكومية هامة.

وعلى نفس الصعيد قتل ستة أشخاص على الأقل وأصيب عشرات آخرون بجروح أمس في هجومين منفصلين استهدفا سوقا ومطعما شعبيا في بغداد، حسبما أفادت مصادر أمنية وأخرى طبية.

وأوضحت المصادر ان "سيارة مفخخة انفجرت في سوق الكسرة في شمال بغداد، ما اسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 16 آخرين بجروح"

وضربت هجمات أخرى، ضواحي العاصمة بغداد وفي الموصل وطوز خورماتو شمال البلاد، أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص.

وقتل أكثر من 900 شخص في أعمال عنف متفرقة في عموم العراق خلال الأيام الماضية من الشهر الحالي، وفقا لحصيلة أعدتها وكالة فرانس برس استنادا إلى مصادر رسمية.